آلية تصرف حركة حماس بالسلطة بالقطاع بعد حزيران / ٢٠٠٧

لقد اعتبرت حركة حماس أن الحكومة التي يرأسها أ. اسماعيل هنية وهي الحكومة الحادية عشرة في عمر حكومات السلطة الفلسطينية منذ توقيع «اتفاق أوسلو»، بأنها هي الحكومة الشرعية ، وذلك رغم استقالة الوزراء سواءً كانوا من حركة فتح أو من الفصائل الأخرى المشاركة ، وإن اعتبرت تلك الحكومة غير شرعية من قبل الرئاسة الفلسطينية بما أنها تمثل حركة حماس بعد « الانقلاب » .

وفي نظر بعض مراكز حقوق الإنسان المستقلة اعتبرت حكومة تسيير للأعمال ، وبأن الخلاف في الصلاحيات ما بين رئيس الوزراء ورئيس السلطة لا يمكن حله قانونياً بل بالتوافق السياسي، حيث يتم تطويع القانون واستخدامه مرة لهذا الطرف ومرة لذاك، وأن تجاوز المآسي التي تمت أثناء الصدامات الداخلية المسلحة يمكن فقط على مائدة الحوار الوطني الذي بات مطلوباً بصورة ملحة لاستعادة الوحدة وإنهاء الانقسام[1] .

لقد ترسخت حالة الانقسام الإداري في الحكومة الفلسطينية عندما تم تعديل حكومة تسييرا لأعمال التي يرأسها د. سلام فياض في الضفة الغربية، وفي نفس الوقت قامت حركة حماس بزيادة عدد أعضاء حكومتها في غزة ، بصورة منفردة

(١) راجع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان « حول أحداث الحسم العسكري في قطاع غزة »- الموقع الإلكتروني www.pchr.ps حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

ودون مشاركة الآخرين.

استطاعت حكومة حركة حماس إنجاز عملية تعبئة فراغ العاملين والموظفين في الوزارات المختلفة وكذلك في الأجهزة الأمنية، حيث تم وفي فترة زمنية قصيرة تعيين ما يقارب الثلاثين ألف موظف في المرافق الوزارية وحوالي خمسة وعشرين ألفًا في المرافق الأمنية [1].

اتسمت عملية التعيين بالطابع الحزبي، حيث إن الولاء لحركة حماس كان شرطًا هاماً في هذا المجال مع بعض الاستثناءات للعناصر التي تشكل المفاتيح الإدارية أو الأمنية ذات الخبرة والتي كانت عاملة في إطار الحكم أو السلطة السابقة لفتح في قطاع غزة، شريطة قطع علاقة تلك العناصر برئاسة السلطة في الضفة الغربية، واستمرار أدائهم المهني الذي سيستفيد منه عناصر يتم تدريبها على أيدى أصحاب الخبرة من أجل كسبها، وبالتالي إمكانية الاستغناء لاحقاً عن العناصر القديمة ذات الخبرة.

على ضوء سيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة أصدرت حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية التي يرأسها فياض، قراراً قضى بإلزام العاملين والموظفين في جميع الأجهزة الإدارية والوزارية والأمنية بالجلوس في المنزل وعدم مزاولة الأعمال تحت سيطرة حكومة حماس، لقد خلق ذلك حالة من الاحتقان بين الموظفين فقد فصل العشرات من الذين لم يلتزموا والذين فضلوا الاستمرار في العمل الوظيفي، حيث قامت حركة حماس بتوفير الراتب لهم أسوة بباقي موظفيهم، علماً بأن حكومة حماس كانت تقوم بتوفير الرواتب للموظفين بشق الأنفس، حيث

(١) الصوراني، غازي – الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٥.

كانت تزودهم بصورة مبالغ عينية مباشرة نقداً وليس بواسطة شيكات بنكية ، خاصة في ظل عدم تعامل سلطة النقد معهم وكذلك بسبب أن الأموال كانت تأتي بواسطة الأنفاق أو عبر الحقائب .

كما كان يتم تزويد الموظفين برواتبهم عن طريق البريد ايضاً، إلى أن تغير هذا الوضع بعد تأسيس البنك الوطني الإسلامي في آيار/ مايو ٢٠٠٩، حيث أصبحت تتم هذه العملية بواسطة البنك وذلك رغم عدم اعتراف سلطة النقد به حتى الآن.

رغم تفهم المتابعين والمراقبين لآلية تزويد الموظفين بالرواتب من قبل حكومة حماس بسبب الحصار والإغلاق والمقاطعة المفروضة على مؤسساتهم بما في ذلك المؤسسات المالية ، فإن تلك الآلية كانت قد رفعت أسئلة متصلة بالشفافية، التي تتضمن آليات واضحة من الصرف ، وتتضمن التأكد والرقابة على عملية الصرف ذاتها .

يشار هنا إلى أن عملية إدخال الأموال بواسطة معبر رفح عن طريق بعض الكوادر والقيادات في حركة حماس كانت قد أثارت حفيظة مصر في العديد من المرات وقد أدت إلى حالة من الاحتقان في كل مرة يتم بها ضبط إدخال بعض الأموال[1] .

(١) مصر تمنع قيادياً في حماس من إدخال أموال لغزة. الموقع الالكتروني www.alquds.co.uk بتاريخ ٢/ ٢/ ٢٠٠٩.